

دراسة الفضاء الجيوسياسي الساحلو-أورومغاربي من مدخل مقارنة مركبة جيو-تاريخية-أمنية

The Analysis of the Sahelo-Euro-Maghreb geopolitical space using a combined geohistorical-security approach

ناصر بوعلام، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، boualem.nacer@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/10/24

تاريخ الاستلام: 2021/09/12

ملخص:

تتّهم هذه الورقة البحثية بدراسة المقاربة الجيوسياسية، والجيوتاريخية والجيوأمنية، وذلك من خلال تحديد مواضيع الدراسة التي تتّهم بها، وكذا تبيان أهم الخطوات المنهجية المتبعة، إلى جانب أبرز الوسائل العلمية التي تستند عليها، وكذا تحليل أهم المحددات والمتغيرات الرئيسية التي تهيكلها. في هذا الصدد، تهدف هذه الورقة البحثية إلى توظيف وإسقاط هذه المقاربات الثلاثة من أجل تحليل تعقيدات البيئة الأمنية والجيوسياسية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة غرب المتوسط، قصد تمكيننا من التأكد من الفرضية الرئيسية التي مفادها أن دمج المقاربات الثلاث فيما يمكن اصطلاحه بالمقاربة الجيوتاريخية-الأمنية، قد تكون الأكثر ملائمة، قصد تبيان حجم التحولات الجيوسياسية والتعقيدات الجيوأمنية التي تطبع النسق الإقليمي الجيوسياسي الساحلو-أورو مغاربي الذي ترسم معالمه تدريجياً.

كلمات مفتاحية: الجزائر، الجيوسياسية، الجيوتاريخ، الجيوأمنية، فضاء ساحلو-أورومغاربي.

Abstract:

This study tends to analyze geopolitical, geohistoric and geosecurity approaches, and this, through the identification of their fields of study, the methodological approach on which they are based, the scientific instruments used, especially the analysis of the variables that determine them.

Also, this study aims to employ these three approaches to analyze the complex security and geopolitical situation in the West Mediterranean and Sahel-African region.

To this end, the main hypothesis to be verified in this study assumes that a combined approach called the geohistorical-security approach remains the most appropriate for understanding the extent of geopolitical dynamics, geohistoric transformations and geosecurity challenges that undermine and characterize the new Sahelo-Euro-Maghreb geopolitical space which is gradually taking shape.

Keywords: Algeria, geopolitics, geohistory, geo-security, Sahelo-Euro-Maghreb space.

المؤلف المرسل: ناصر بوعلام

1. مقدمة:

تحليل التطور الجيوتاريخي لطريقة انتشار القوى على ضفاف المتوسط الغربي، وكذا دراسة الديناميكيات الجيوسياسية الرامية إلى توغلها جنوبًا نحو منطقة الساحل الإفريقي، يدفعنا إلى ضرورة العمل على فهم ودراسة هذه الديناميكيات والتحولات الجيوسياسية المفسرة لمنطق توسع وانتشار هذه القوى، بما ينذر بتحول منطقة الساحل الإفريقي إلى عمق استراتيجي للمتوسط ولأوروبا، وليس فقط للجزائر، حيث تشير مخرجات الوضع الراهن إلى بروز فضاء جيوسياسي جديد: "ساحلو-أورو مغاربي".

في هذا الصدد، تبرز لنا أهمية دراسة وتحليل المقاربات الجيوسياسية والجيوتاريخية والجيوأمنية، والعمل على توظيفها، بغية فهم حقيقة التحولات التي تخص منطقة غرب المتوسط والساحل الإفريقي، لاسيما ما تعلق منها بالديناميكيات الجيوسياسية والتحديات الأمنية المنتشرة في هذا الفضاء، والتي تمس بالأمن الإقليمي لدول المنطقة وبالأخص الجزائر.

ومن خلال ما سبق تقديمه يمكن طرح المشكلة البحثية التالية: كيف يمكن للمقاربات الجيوسياسية والجيوتاريخية والجيوأمنية أن تمكننا من فهم وتحليل تعقيدات البيئة الأمنية والجيوسياسية التي تطبع منطقة غرب المتوسط والساحل الإفريقي؟

للإجابة عن هذه المشكلة البحثية، تقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية، يتمثل المحور الأول في دراسة المقاربات الرئيسية الثلاث، وأخص بالذكر المقاربة الجيوسياسية، الجيوتاريخية والجيوأمنية،

لنعرج في المحور الثاني إلى تحليل المقاربة التي سنسعى إلى تطويرها وتوظيفها في بحثنا هذا، ألا وهي المقاربة الجيوتاريخية-الأمنية، بهدف توظيف الإطار المنهجي والنظري الملائم في دراسة الوضع الراهن الذي يحكم مجال الدراسة، لنحاول في المحور الثالث والأخير إسقاط هذه المقاربات قصد فهم أعمق وأوسع للتحديات الأمنية والأطماع الجيوسياسية التي تميز منطقة غرب المتوسط والساحل الإفريقي.

2. المقاربة الجيوسياسية:

تظهر المقاربة الجيوسياسية كطريقة تفكير منظمة، تتساءل حول العلاقة القائمة بين المجال أو الحيز الجغرافي، وبين القوى التي تتفاعل فيه خدمة لأهداف ومصالح محددة، سعيا وراء البحث عن القوة والحفاظ عليها بما يضمن لها البقاء. فالغاية من استعمال هذه المقاربة تكمن في وضع جميع الاستراتيجيات المطبقة من طرف كل دولة بين الثنائية القائمة على: الطموح - التهديد. من هذا المنطلق فإن، التحليل الجيوسياسي يدفعنا إلى طرح جملة من التساؤلات ومنها: من يريد ماذا؟ كيف؟ لماذا؟ ومع من؟

1.2 مفهوم الجيوسياسية ودلالاتها النظرية:

يحمل مفهوم الجيوسياسية العديد من الدلالات والمعاني التي تتنوع باختلاف المدارس والنظريات الجيوسياسية، بالإضافة إلى الاختلاف في الفروض الأساسية التي تهيكل وتحكم مفهوم الجيوسياسية. في هذا الصدد، استعمل مفهوم الجيوسياسية لأول مرة من طرف السويدي "رودولف كجيلين - kjellen - Rudolf" في 1905، أين عرف الجيوسياسية باعتبارها العلم الذي يُعنى بدراسة الدولة باعتبارها جهازا جغرافيا وظاهرة مكانية. بينما عرفت مجلة الجيوبوليتيك الألمانية في 1928 الجيوسياسية باعتبارها: علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية، موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولا سيما على الجغرافيا السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها.... (حسين، 1996، صفحة 62)

1.1.2 الجيوسياسية كتعبير عن حالات التعارض بين القوى:

من أبرز المفكرين الجيوسياسيين الذين تنبوا هذا الطرح نجد الجغرافي الفرنسي ايف لاكوست، الذي يعتبر الجيوسياسية حقلا معرفيا يهتم بدراسة علاقات القوى السياسية التي يتم تعريفها على أساس انتماءاتها لإقليم معين، والتي قد تكون قوى رسمية أو غير رسمية، صراع بين مجموعات إثنية أو أقليات دينية أو قد

تأخذ بعداً أكبر يتمثل في الحروب بين الدول. (Lacoste, Géographie politique et géopolitique, 1997, p. 24)

كذلك، يعتبر الجيوسياسية، ذلك الميدان الذي يركز على دراسة العلاقات القائمة بين الفواعل، مع التساؤل حول كيفية وبأي طريقة تؤثر الحقائق الجغرافية (موقع، تضاريس...) على التنظيمات الاجتماعية والخيارات السياسية. أو كيف يغير الإنسان هذه الحقائق أو يؤثر عليها لبلوغ غايته وتطبيق سياسته. (Lacoste, géopolitique de la méditerranée, 2006, p. 06)

في ذات السياق يعرف ألكسندر دوفاي الجيوسياسية باعتبارها "تستهدف دراسة التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها". (دوفاي، 2007، الصفحات 5-6)، كما أنها تهتم بدراسة أغلب نواحي التعارض والخلاف وحتى النزاع الذي قد ينشئ بين القوى، مع الأخذ بكامل المتغيرات والعوامل التي تكون سببا في خلق التعارض على مستوى إقليم محدد. (Claval, 1987, p. 270)

2.1.2 الجيوسياسية كتعبير عن جملة من التصورات:

تستهدف الجيوسياسية وفق هذا التوجه دراسة التصورات التي تحملها الفواعل والوحدات السياسية حول إقليم جغرافي محدد، وكذا الممارسات التي تنتج ما يعرف بفضاءات السياسة العالمية، وهذا بغض النظر عن اعتبار الجيوسياسية مجرد سلوكيات طبيعية وموضوعية للحفاظ على البقاء في النسق العالمي. (Simon & Gearóid, 1998, p. 02)

من هنا فإن الجيوسياسية هي تعبير عن جملة من التصورات «Geopolitical Imagination» (Agnew, 1998, p. 02) يحملها الفواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية، تؤثر في القرارات التي تتخذها الفواعل في إطار العلاقات الدولية.

2.2 المتغيرات الأساسية التي تحكم منهجية التحليل الجيوسياسي:

يمكننا توظيف منهجية التحليل الجيوسياسي من إدراك التفاعلات والتحولات الحاصلة في إقليم محدد، وذلك باستناده إلى عدد من المتغيرات، التي يمكن حصرها خصوصا في الديناميكيات التي تعرفها الأقاليم، إدراك الفواعل، تصوراتهم، دوافعهم وكذا الوسائل المستعملة لتحقيق مصالحهم (Rosière, 2001, p. 40).

1.2.2. **الفواعل:** يعتبر مفهوم الفاعل في الدراسات الجيوسياسية كل من يحمل مصالح وأهداف تدفع به للتنافس، وحتى الصراع من أجل السيطرة على الأقاليم، ولعل أقدمها وأهمها في التحليل الجيوسياسي نذكر: " الدولة " (Rosière, 2001, p. 38).

فالجيوسياسية لا يمكن تصورها إلا بوجود فاعل أساسي وهي الدول، وذلك في لعبها لدور أو عدة أدوار تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحها في النسق الدولي من جهة، أو عندما تكون هي في حد ذاتها مستهدفة من طرف القوى الأخرى. (Denis, 1998, p. 188)

2.2.2. **الفضاء أو المجال l'espace:** يعتبر الإقليم أو الفضاء صلب التحليل الجيوسياسي، بل موضوعه الرئيسي والمتغير الأساسي فيه. فتحديد الإقليم محل تحليل يكون بالإستناد على: وضعية الحدود والتخوم، الوضع الجغرافي لإقليم الدراسة، حالة الموارد التي يتوفر عليها الإقليم، الجغرافيا البشرية ونمط توزيعها، والنظام السياسي والنشاط الاقتصادي... (Mottet, 2015, pp. 03-04)

في هذا الصدد، يعتبر الإقليم حجر الزاوية في التحليل الجيوسياسي، والذي لا يجب تحليله بالإستناد إلى امتداداته أو تعبيراته الجامدة أو تضاريسه أو موارده التي يحتويها. بل بإضافة الأفراد الذين يعيشون فيه والتعبيرات السياسية التي يتم إسقاطها عليه، مع كل التصورات والإدراكات والمصالح التي تشكل رؤية من يحملها وينشرها ويسعى إلى تحقيقها. (Lacoste, La géographie, la géopolitique et le raisonnement géographique, 2008, p. 18)

فمن المسلم به أن الإقليم أو الفضاء في التحليل الجيوسياسي يتم بناءه وتركيبه من طرف القوى الكبرى، وهو ما يقوم به صناع القرار السياسي عند تحديد وتعريف أهمية الأقاليم الجغرافية في سياستهم الخارجية. (Svarin, 2016, p. 129)

3.2.2. **تحديد طبيعة العلاقات والروابط:** بما أن التحليل الجيوسياسي يشير إلى وجود فواعل تحمل أهداف وتصورات وتتفاعل على مستوى فضاءات جيوسياسية محددة، إلا أن هذا التفاعل تحكمه كذلك مجموعة من العلاقات التي تجمع بين هذه الفواعل. فمفهوم العلائقية هنا يشير إلى مجموع العلاقات والروابط التي تجمع هذه الفواعل من تعاون و/أو صراع.

4.2.2 التخوم/الحدود: اعتبار أن الدول هي الوحدات الرئيسية في التحليل الجيوسياسي، والتي تقوم على أساس وجود إقليم تتفاعل فيه، تفصل بين كل واحدة منها حدود قد تكون طبيعية، قانونية أو تاريخية، والتي على أساسها تتحدد سيادة الدول وكذا حجم رقعتها الجغرافية أو ما يعرف بالكتلة الحيوية للدولة. من خلال ما سبق، يمكننا الاعتماد على التحليل الجيوسياسي، من التعرف على الفواعل، تحليل دوافعهم ونواياهم أو مصالحهم، بالإضافة إلى التعرف على التحالفات الممكن بناءها أو إزالتها، وهذا بالاعتماد على مستويات تحليل واضحة ومحددة.

3 المقاربة الجيوتاريخية:

تعتبر الدراسات الجيوتاريخية فرع من فروع الجغرافيا التي تطبق مناهج هذه الأخيرة، لكن على فترات زمنية قديمة. فهي إن صح التعبير: "جغرافية الماضي"، تهدف إلى نشر المعلومات حول أكبر عدد من التساؤلات المرتبطة بالجغرافيا وذلك بتشمين المقاربة التاريخية. (Grataloup, 2003, pp. 401-402) من هذا المنطلق، تركز المقاربة الجيوتاريخية على متغيرين رئيسيين، أولهما ثابت وهو الجغرافيا، والآخر متغير وهو التاريخ. حيث تسعى هذه المقاربة إلى إدراك كيفية توسع وانتشار القوى في سعيها إلى بسط السيطرة والنفوذ على حيز مكاني محدد عبر مرور الزمان، مع التعرف على كيفية إسقاط منطق القوة بين القوى في سعيها إلى تحقيق هذه المصلحة الحيوية.

1.3 المقاربة الجيوتاريخية ومراحل تطورها:

1.1.3 تعريف المقاربة الجيوتاريخية:

تُعنى المقاربة الجيوتاريخية بدراسة وتحليل طرق وأشكال نمو الدولة من القلب إلى الأطراف، والأساليب التي اعتمدت عليها في جذب أو ضم الأقاليم المختلفة حتى حدودها الراهنة. فأساس الدراسات الجيوتاريخية هو إعادة النظر في العلاقة التي تربط بين الوقت والمكان، خصوصا وأن العديد من المفكرين الجغرافيين يعتبرون الدراسات الجيوتاريخية فرع من فروع الجغرافيا التي تهتم بدراسة الأماكن والأقاليم العابرة وفي أزمنة ماضية. (الفتحي بكير، 1999، الصفحات 2-3)

في هذا السياق، تهتم الدراسات الجيوتاريخية بالإنسان في علاقاته وارتباطاته بالفضاء الجغرافي، أين يتواجد دوماً في صراع مع الطبيعة من أجل ضمان البقاء. فالدراسات الجيوتاريخية تهتم بدراسة العلاقة المزدوجة التي تجمع الطبيعة بالإنسان، والإنسان بالطبيعة، قصد دراسة الفعل ورد الفعل (Braudel, 1997, p. 102).

2.1.3 مراحل تطور المقاربة الجيوتاريخية:

يعتبر ف. برودل أول من أسس لمفهوم الجيوتاريخ، وذلك عام 1949 في مقال له تحت عنوان: « Géohistoire : la société, l'espace, le temps ». فالفضاء أو المجال يعتبر المعطى الأول للتاريخ الطويل للحضارات. كذلك اعتبر برودل الجغرافيا وحدة التحليل الرئيسية التي تستند عليها الدراسات الجيوتاريخية، وذلك قبل كل من العوامل الاقتصادية، السياسية والثقافية... إلخ. وعليه، تشير الدراسات الجيوتاريخية في الوقت الحالي إلى اعتبارها دراسة جغرافية لكن للمسارات التاريخية. تستند على أدوات ووسائل الجغرافي لبناء تفسير الأحداث خلال فترات تاريخية وذلك انطلاقاً من فرضية كون تحديد الظواهر والمجتمعات بعد أساسي في منطق البحث الجيوتاريخي.

2.2 الأدوات المنهجية المستعملة في المقاربة الجيوتاريخية:

1.2.2 توظيف الخرائط الجيومكانية:

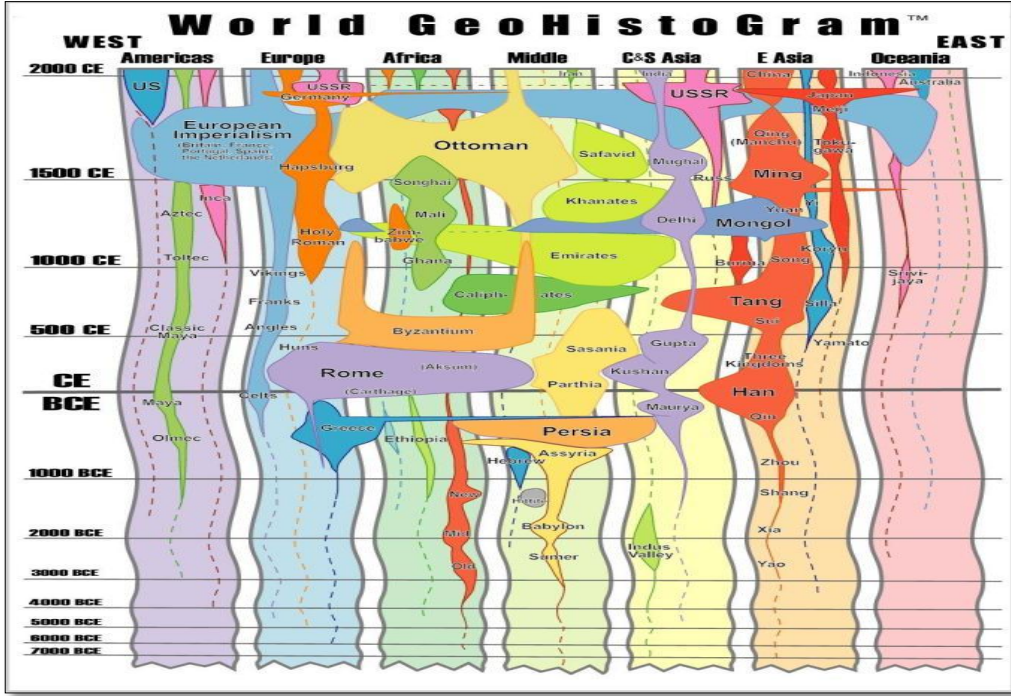
من بين الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسات الجيوتاريخية نذكر الخرائط الجيومكانية (la cartographie géo-localisée)، حيث يتم الاستعانة بهذه الخرائط لحصر وفهم ظواهر معينة في إطار مكاني محدد، بما يسمح بالتعرف على طريقة وأنماط تطورها عبر التاريخ. على غرار تتبع وتلقي آثار ونطاق انتشار القوى وتوسعها خلال فترات زمنية ماضية، وكذا إدراك التحولات والديناميكيات التي مست هذه المجموعات البشرية خلال فترة زمنية محددة، وفي إقليم أو مجال مكاني معروف. (Pitte, 2002, p. 76)

2.2.3 المنحنى الجيوتاريخي (GioHistogram):

يمكننا المنحنى الجيوتاريخي من تقديم الطريقة الأمثل لعرض المعلومة وشرحها، بل وأكثر من ذلك، تقدمها بطريقة منهجية ومنظمة، رغم التباعد التاريخي الموجود بين القوى والحضارات التي سادت فضاء جغرافي محدد، أو من جهة أخرى تقدم الأحداث التي حصلت في أقاليم أخرى. « Put major events into both spatial and temporal context ». (gersmehl, 2014, p. 233)

تم تطويره المنحنى الجيوتاريخي من طرف جمعية ميشيغان للجغرافيين « Michigan Geographic Alliance» بهدف المساعدة على فهم تطور أبرز الأحداث والظواهر التاريخية، مع إمكانية إسقاطها على الإقليم الجغرافي الذي نشأت فيه. وهو ما يمكن تبيانها من خلال الشكل أدناه:

شكل رقم (01) المنحنى الجيوتاريخي للعالم



Source: History-Geography Project (Michigan Geographic Alliance).

يشير الخط الأفقي للمنحنى الجيوتاريخي إلى الأقاليم الجغرافية التي نريد دراستها، بينما يتضمن الخط العمودي التطور الزمني. في حين يمثل التقاطع بين الخطين العمودي والأفقي، أي بين الخطين التاريخي

والجغرافي في تفسير متغير أو عدة متغيرات يتم تحديدها مسبقا من طرف الباحث وذلك خدمة لموضوع معين، على غرار:

- انتشار الأديان والحضارات في المتوسط؛
- أهم المعارك التي خاضتها القوى الكبرى خلال حملات توسعها في المتوسط؛
- أبرز المدن والانجازات التي تم تأسيسها في المتوسط؛
- خطوط السكك الحديدية وحركة الملاحة البحرية الرابطة بين إفريقيا وأوروبا؛
- الحدود والتخوم المتغيرة والناجمة عن حركة توسع وانتشار القوى الكبرى في المتوسط.

في الأخير، فإن الاعتماد على المنحنى الجيوتاريخي (*GioHistogram*) يمكننا من تحليل ودراسة الديناميكيات الجيوسياسية التي عرفتها منطقة البحر المتوسط بشقيها الغربي والشرقي، وذلك خلال فترات زمنية متباعدة، بما يمكننا من إدراك وفهم طبيعة هذه الديناميكيات، مع إمكانية استقراء مستقبلها في هذا الفضاء الحيوي.

4 ماهية المقارنة الجيوأمنية:

1.4 تعريف المقارنة الجيو-أمنية:

تشير المقارنة الجيوأمنية إلى تلك العلاقة القائمة بين الفضاء الجغرافي، والتهديدات الأمنية المنتشرة عليه، بتعبير آخر فإن الجغرافيا الأمنية تعنى بدراسة وتحليل العلاقة القائمة بين التهديدات الأمنية وطريقة انتشارها الجغرافي. (Benantar, 2013, p. 57)

وعلى هذا الأساس، تسعى المقارنة الجيوأمنية إلى محاولة تقديم قراءة مختلفة بخصوص الدراسات الأمنية وهذا عبر ربط عنصر الجغرافيا بالأمن، من خلال المزاوجة بين حقل الدراسات الأمنية، الإستراتيجية، وعلم الجغرافيا، للخروج بمقاربة جيو-أمنية، تدرس حالة الأمن الوطني والإقليمي من زاوية التهديدات الإقليمية.

2.4 المقارنة الجيوأمنية كفرع من الجيوسياسية:

تلعب الجغرافيا التي ينظر إليها كمتغير ثابت، دور كبير في حياة الوحدات السياسية منذ القدم، وهذا نظرا للعلاقة القائمة بين العوامل الجغرافية والسياسية. فالعوامل الجغرافية من تضاريس، مناخ، موقع وشكل الكتلة الحيوية، لا تؤثر فقط في السياسة وفي مخرجاتها، بل تؤثر كذلك في الأمن وفي السياسات الأمنية المنتهجة، وعليه يمكن اعتبار أن المقارنة الجيوأمنية فرع من الجيوسياسية.

من هذا المنطلق، لا يجب إغفال العلاقة القائمة بين الجغرافيا والأمن، من حيث تأثير العوامل الجغرافية على الأمن وعلى السياسات الأمنية، خصوصا وأن الوحدات السياسية حاليا تدرك دور العوامل الجغرافية في تحقيق الأمن واكتساب القوة وتعظيم المصالح.

5. مدخل إلى دراسة المقارنة الجيوتاريخية الأمنية:

1.5 . تعريف المقارنة الجيوتاريخية الأمنية والغاية منها:

1.1.5 محاولة إعطاء تعريف للمقارنة:

تسعى المقارنة الجيوتاريخية-الأمنية إلى العمل على دمج كل من الجغرافيا، التاريخ والأمن، على اعتبارها متغيرات أساسية، قصد إدراك التحولات التي طرأت على فضاء إقليمي محدد، خلال فترات زمنية سابقة، بما يسمح بالتعرف على الديناميكيات التي تحكم مسار العلاقات بين الدول وطريقة تفاعلها في المجالات الحيوية، التي تعمل على التوسع والانتشار فيها تحقيقا لمصالح معينة.

غير أن، تحقيق هذه القوى لمصالحها يفرض عليها التوسع والانتشار في أقاليم أخرى، بما يتناسب وحجم قوتها، بما يُفضي إلى توسيع حجم رقعتها الجغرافية وبالتالي امتداد حدودها، وذلك من خلال تبني مجموعة من الإستراتيجيات التي تكفل تحقيق هذه الغايات، وهذا غالبا ما يكون على حساب قوى أخرى تكون أقل قوة ولا يمكنها ضمان بقائها في ظل منطق القوة بين القوى.

وعليه، يمكن تعريف هذه المقارنة، كما يلي:

" المقارنة الجيوتاريخية-الأمنية، هي مقارنة متعددة العلوم، تدمج بين كل من المحدد الجغرافي، التاريخي والأمني، وذلك بهدف تحليل وفهم الديناميكيات الجيوسياسية والتحولات الجيوتاريخية والتحديات الجيوأمنية التي تميز إقليم معين، وهذا خلال فترة زمنية محددة".

2.1.5 . الهدف من هذه المقاربة:

تهدف هذه المقاربة إلى العمل على دمج المقاربات الثلاث التي فصلنا فيها خلال المحور الأول، للتعرف على مايلي:

- التحولات التي طرأت على طريقة انتشار وتوسع القوى في إقليم محدد؛
- أبرز القوى المتفاعلة في هذا الفضاء؛
- جيوسياسة المجال الحيوي محل الدراسة؛
- الاستراتيجيات المتبعة والتي يتم توظيفها من قبل القوى الكبرى بغية السيطرة، التوسع وبسط النفوذ؛
- نمط العلاقات التي تربط بين القوى المتنافسة والمتفاعلة في هذا النسق؛ (رياض، 2014، صفحة 22)
- التحولات والديناميكيات الجيوسياسية التي يشهدها الفضاء الجيوسياسي خلال فترات زمنية ماضية؛
- واقع البيئة الأمنية التي تطبع المنطقة، ونطاق انتشار التهديدات الأمنية والمناطق الرمادية فيه؛
- مستقبل هذه الديناميكيات والتحولات التي تطبع الفضاءات الإقليمية، ومصير القوى الأساسية المشكلة له.

2.5 . محددات المقاربة ومتغيراتها الرئيسية:

1.2.5 . محددات المقاربة:

ترتكز المقاربة الجيوتاريخية-الأمنية أساسا على ثلاثة محددات تحكم طريقة استغلال المعلومات والتحليل الخاص بها، وذلك عند إسقاطها على النسق الجيوسياسي محل الدراسة، والتي تتشكل أساسا من:

- **الجغرافيا:** كمعطى ثابت، يمكننا من خلال معطياته إدراك كيفية إسقاط منطق القوة بين القوى على الحيز الجغرافي، باعتبار هذا الأخير مجال حيوي، له من الأهمية ما يجعل باقي الوحدات السياسية تسعى إلى التوسع والانتشار فيه، وفقا لمصالحها وتصوراتها التي تحملها بخصوص هذا الحيز الجغرافي.
- **التاريخ:** كمعطى متغير، يمكن من خلاله التعرف على طريقة تطور ونمو القوى، وكذا طريقة انتشارها وتوسعها، وهذا خلال فترة زمنية محددة ومعروفة. (BOULANGER & TROCHET, 2005, p. 07)

- الأمن: يبقى مطلب أساسي لكل الوحدات السياسية، قصد ضمان البقاء، والسعي وراء مواجهة كل التحديات والتهديدات التي تمس بتواجدها على اختلاف أشكالها، مصادرها وطبيعتها، وكذا مناطق انتشارها. (Philippe, 2000, pp. 30-31)

3.5 . الخطوات المنهجية التي تعتمد عليها المقاربة:

1.3.5 . الأسئلة التي تحاول التعرف عليها:

- من يتفاعل؟ تحديد الفواعل؛
- أين يتفاعل؟ تحديد الإقليم - الحدود والتخوم؛ (Sourbès-Verger, 2010, p. 10)
- لماذا؟ تبيان المصالح والغايات المحركة للفواعل، مع تحديد التصورات التي تحملها الفواعل والإدراكات التي تملئها وتحكم سير سياسيتها الخارجية؛
- كيف؟ الوسائل والاستراتيجيات التي يعتمد عليها؛
- كيف انتشر وتوسع؟ إدراك الديناميكيات التاريخية التي عرفها الإقليم الجغرافي؛
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط الفواعل؟ إدراك العلائقية - المركبات الإقليمية؛

2.3.5 . تحديد الخطوات المنهجية الواجب إتباعها:

- إدراك الفواعل وتحديد المصالح؛
- تعريف الحدود والتخوم؛
- تحليل الوضع الأمني؛
- العلائقية القائمة والمركبات الإقليمية؛ (BUZAN & Weave, 2003, p. 45)
- إدراك الديناميكيات التي عرفها الإقليم في الماضي، بهدف استقراء طريقة انتشار القوى على فضاء إقليمي محدد؛
- تبيان الوسائل والاستراتيجيات التي يتم توظيفها من طرف القوى.

6 . إسقاط المقاربة الجيو تاريخية الأمنية على منطقة المتوسط الغربي والساحل الإفريقي:

إن دراسة طبيعة التحولات والديناميكيات التي يشهدها المتوسط الغربي ومنطقة الساحل الإفريقي يستدعي توظيف المقاربة الجيوتاريخية، وذلك من أجل دراسة وفهم أعمق لمشكلات الماضي، بهدف تكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر، خصوصا وأن الديناميكيات الجيوسياسية والحملات التوسعية التي تقودها الوحدات السياسية، بحثا عن المجال الحيوي وسعيا وراء تحقيق المصلحة، التي كانت ولا تزال السمة المميزة للعلاقات بين ضفتي المتوسط.

على هذا الأساس، فإن توظيف المقاربة الجيوتاريخية يمكننا من إدراك الديناميكيات القائمة بين القوى والإقليم، وكذلك تلك العلاقة القائمة بين الإمبراطوريات والانتشار والتوسع على ضفاف المتوسط وحتى التوغل في اليابس، كما هو الحال في الحملات الاستعمارية الحديثة التي شهدتها القارة الإفريقية.

1.6 . توسع وانتشار القوى في منطقة غرب المتوسط والساحل الإفريقي:

1.1.6 . توسع وانتشار القوى التقليدية في المتوسط:

يشير تطور القوى المسيطرة على البحر المتوسط بصفته الشمالية والجنوبية منذ القدم إلى تعاقبها في سيطرتها على هذا الفضاء الحيوي، ومنها نذكر الحضارة الإغريقية التي كانت بمثابة مركز إشعاع فكري وتجاري، ثم الإمبراطورية الرومانية التي بسطت سيطرتها بالكامل على المتوسط، وبعدها التوسع الإسلامي في القرن الثامن ميلادي، أين فتح المسلمون أراضي شبه الجزيرة الأيبيرية وصولا إلى جنوب فرنسا. أما في العصر الحديث فقد ازدادت رقعة الدولة العثمانية لتشمل شمال إفريقيا إلى أن بدأت بالتدهور بعد منتصف القرن التاسع عشر فأسحة المجال للقوى الأوروبية للبدء في حملات التوسع الاستعمارية جنوب المتوسط وصولا إلى إفريقيا. (mutin, 2001, pp. 5-6)

من هذا المنطلق، فإن المتتبع للمسار التاريخي لانتشار وتوسع القوى والحضارات الكبرى في المتوسط بشقيه الغربي والشرقي، يوضح سمات التحولات العميقة التي عرفها هذا الفضاء الجغرافي المتميز عبر التاريخ. لاسيما من خلال تبيان طريقة تعامل هذه الوحدات السياسية على اختلاف أشكالها من دويلات، إمبراطوريات أو دول مع الإقليم المتوسطي، وذلك في توسيع مجالها الحيوي أو انحسار رقعة امتدادها الجيوسياسي. خصوصا، وأن الحدود والتخوم التي كانت تفصل بين الإمبراطوريات التي انتشرت

وتوسعت في المتوسط، كانت في أغلب فترات صراعوية، تزايدت حدتها خصوصا خلال الفترة الممتدة ما بين القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن السابع بعد الميلاد. (Thierry, 1996, p. 18)

2.1.6. العلاقة الاستعمارية بين دول المتوسط الغربي وبروز فرنسا كقوة استعمارية في إفريقيا:

تمكننا الاستعانة بالمقاربة الجيوتاريخية من تفسير طرق توسع القوى وانتشارها، لاسيما بداية التوغل جنوبا نحو إفريقيا التي تحولت إلى مجال حيوي عُرف بقلب العالم الجنوبي (*the southern heartland*)، وهو ما يمكن تبيانها من خلال إخضاع القوى الأوروبية لثلاثة أرباع ($3/4$) من مساحة إفريقيا، وهذا بعد 15 سنة فقط من اتفاقية برلين سنة 1884. وهو ما يفسر تنامي أهمية القارة الإفريقية التي تحولت إلى فضاء ذو أهمية جيوسياسية وإستراتيجية كبيرتين، والتي كانت إلى وقت قريب مجال غير معروف، إلى غاية بداية الحملات الاستكشافية التي قادتها كل من فرنسا وبريطانيا (Charle, 2010, p. 06) والتي مست مناطق واسعة من إفريقيا، نتج عنها إمضاء العديد من الاتفاقيات الثنائية لتقسيم مناطق النفوذ بينهما. في الأخير، فإن إدراك التحولات الجيوسياسية الراهنة التي تشهدها المنطقة المغاربية والساحلية عموما لا يمكن أن تتأتى من دون تحليل التطورات التاريخية والتحولات التي عرفها هذا الفضاء، لاسيما عبر إدراك القوى والفواعل المنتشرة فيه، حدودها وامتداداتها، وكذا كيفية سيطرتها وبسط نفوذها على هذا الإقليم، وذلك باستعمال وسائل تختلف من حقبة تاريخية لأخرى، مع بقاء الهدف الأساسي ذاته وهو التوسع والسيطرة والامتداد لإخضاع أقاليم أخرى.

2.6 . قراءة جيوأمنية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

1.2.6 . دور المقاربة الجيوأمنية في تفسير البيئة الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي:

تكمن أهمية المقاربة الجيوأمنية في تجاوز التصورات التقليدية ليس فقط في مصدر وموضوع التهديد، ولكن حتى فيما يخص الحدود السياسية للدولة ووظائفها. فالانتقال نحو ضمان الأمن الخارجي للدولة يوازي في أهميته العمل على ضمان الأمن الداخلي، والذي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الإقليم أو الدائرة الجيوسياسية التي تنتمي إليها الدولة، وأي عمل لا يراعي هذا المتغير لا يمكن أن يصل إلى النتائج المرجوة،

خصوصا وأن دول الساحل لا تملك نظام حماية متجانس، وهي غير قادرة على تحقيق الدفاع والسيطرة على أقاليمها، بالإضافة إلى ضعف هذه الدول في مراقبتها حدودها.

في هذا السياق، يستند تحليل البيئة الأمنية التي تطبع دول الساحل الإفريقي، بالأساس إلى دراسة العلاقة القائمة بين الفضاء الجغرافي والتهديدات الأمنية المنتشرة فيه على اختلاف طبيعتها ومصادرها. وهذا من أجل تبيان الوضع الأمني الذي يطبع منطقة الساحل، وتحليل تداعيات كل هذا على المنطقة، نظرا لكونه يمس تقريبا بكل المجالات الاجتماعية الاقتصادية، السياسية، الثقافية والأمنية...

2.2.6 . أهمية توظيف المقاربة الجيومكانية في فهم الوضع الأمني في منطقة الساحل:

توظيف المقاربة الجيومكانية في منطقة الساحل، يسهل علينا إدراك وفهم منطق الانتشار الجغرافي للتهديدات الأمنية بمختلف أشكالها وصيغها (المحور الجغرافي للتهديدات)، من جهة، ومن جهة أخرى فهم مسارات تطورها وانتشارها في الفضاء الساحلي عموما، خصوصا في ميوعة الحدود التي تسهل من انتشار التهديدات وانتقالها بين الوحدات السياسية المختلفة، ومنه انتشار نطاق المناطق الرمادية، أين يمكن تعداد وحصر التهديدات الأمنية المنتشرة في الفضاء الساحلي فيما يلي:

- مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتحالف الحاصل بينهما؛
- أزمة الفشل الدولاتي وتنامي النزاعات العرقية والإثنية؛
- تأمين الحدود، إدارة الهجرة السرية، وكبح الإنتشار الكثيف للأسلحة؛
- مواجهة استراتيجيات التوسع الجيوسياسي الذي تقوده القوى الكبرى؛
- التصدي للتلعبات الأمنية والجيوسياسية لما يعرف بالثورات العربية.

3.6 . استراتيجيات توسع القوى الكبرى في الفضاء الساحلو-أورو مغربي:

يدرك المتتبع لاستراتيجيات توسع القوى الكبرى في المتوسط الغربي والساحل الإفريقي، للحركة التطورية التي عرفت علاقة القوة بين القوى وأنماط (طرق-أشكال-كيفية) إسقاطها على الأقاليم الجغرافية في المنطقة. إلى جانب التعرف على الديناميكيات الجيوسياسية التي ميزت المتوسط ولا تزال، بما يمكننا من فهم الوضع القائم، وكذا تفسير المسارات المعقدة والمركبة التي تميز الفضاء الجيوسياسي الذي هو في طور

التشكل ألا وهو النسق الجيوسياسي الساحلو-أورو مغاري، خصوصا وأن التوسع والمجال الحيوي كان دوما متغيرا رئيسيا في التفاعلات والديناميكيات التي شهدها البحر المتوسط.

1.3.6 . جيوسياسية الامتداد والتوسع الفرنسي في منطقة الساحل والمنطقة المغاربية:

تعتبر فرنسا من أبرز القوى الاستعمارية التي توسعت بشكل كلي تقريبا في دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرون، وهو ما يفسر الطريقة التي تتعامل به فرنسا مع مستعمراتها السابقة، والمبنية على تكريس التبعية أي علاقة مركز ومحيط، إلى جانب توظيف الماضي الاستعماري الذي كان يربطها بها، لتكريس علاقات استعمارية جديدة.

في ذات السياق، فإن دراسة وتبيان الديناميكيات الجيوسياسية التي تسعى فرنسا إلى إرسائها في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، لا يمكن فهمها بمعزل عن التاريخ الاستعماري لها في ذات المنطقة، وكذا من دون تحليل المبادرات والهندسات الإقليمية التي أقرتها بما يخدم مصالحها وأدراكاتها للمنطقة، دون إغفال توظيفها لسياسة التدخلات العسكرية في منطقة الساحل، بما يمكنها من ضمان استمرارية تواجدها في المنطقة، وبحثا عن عمق استراتيجي يوفر لها الدفاع اللازم ويحمي مصالحها الحيوية في منطقة الساحل.

كذلك، وبالإضافة إلى ما سبق تقديمه، فقد عملت فرنسا على التوغل جنوبا نحو دول الساحل، وهذا لاعتبارات جيواقتصادية، تتمثل في السعي وراء السيطرة على المقومات الطاقوية التي تزخر بها دول المنطقة، على غرار النفط واليورانيوم في النيجر ومالي، لكن بالإستناد إلى خلق عوامل ومبررات جيوأمنية مرتبطة بالتهديدات المنتشرة في منطقة الساحل للتوسع والانتشار فيها.

2.3.6 . الولايات المتحدة والأطماع الجيوسياسية في المتوسط والساحل الإفريقي:

يعتبر تواجد الولايات المتحدة الأمريكية، واهتمامها بهذا الفضاء حديث مقارنة بالقوى الأوروبية. فمكانة البحر المتوسط والساحل الإفريقي بالنسبة لها، لا يقل أهمية مقارنة مع توجهها الاستراتيجي نحو منطقة جنوب شرق آسيا، فكلا الفضائين يندرجان ضمن المجالات الحيوية والإستراتيجية في الاعتبارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر أن الهيمنة على الفضاء المتوسطي يسمح لها بإيجاد منفذ استراتيجي إلى الشرق الأوسط والشرق الأدنى وصولا إلى جنوب شرق آسيا.

في هذا السياق، تتمثل الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بالنسبة للولايات المتحدة في العمل على ضمان حماية خطوط الاتصال البحرية والجوية، لاعتبارها حيوية في الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط مثلها مثل ضمان حماية المضائق، وتأمين الولوج إلى مصادر الطاقة الحيوية. (Makki, 2002, p. 127). إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن الأهمية الكبرى لولايات المتحدة تتمركز حول المتوسط الشرقي، أكثر من المتوسط الغربي وهذا تبعاً لمتغير الطاقة في الشرق الأوسط، مع وجود إسرائيل فيها. (Coustillière, 2010, pp. 25-26)

من خلال ما سبق، يتبين لنا الأهمية الإستراتيجية التي توليها للولايات المتحدة للفضاء المتوسطي. الأهمية التي لا تتحدد فقط خلال تحول هذه المنطقة إلى فضاء جيوسياسي تتنافس عليه القوى الكبرى فقط. بل كذلك في اعتبار منطقة البحر المتوسط عموماً كمنطقة قياس ميزان القوة بين القوى، حيث أن إحلال هذا التوازن يعني تغيير القوة بين القوى ومنه تغيير في المصالح والإدراكات.

3.3.6. الصين ومبادرة طريق وحزام الحرير بين الأطماع الجيوسياسية والمصالح الجيواقتصادية:

انطلاقاً من اعتبارات جيوتاريخية، أقرت الصين مبادرة الحزام والطريق، والذي يتكون من شقين الأول منه بري اسمه الطريق والثاني بحري اسمه الحزام، وبذلك يصبح اسم المبادرة الحزام والطريق Belt and Road (BRI)، وفي بعض الكتابات نجد عبارة One Belt, One Road Initiative (OBOR) أو حزام واحد طريق واحد. (حسن، 2019، صفحة 245) حيث قام الرئيس الصيني شي جين بينغ سنة 2013 بالإعلان عن المبادرة أثناء جولته في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، حيث تشمل المبادرة أكثر من 100 دولة، تحتوي ما يقارب 63% من سكان العالم، و29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ورابع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات. (مخلوفي، 2017، صفحة 178).

- الأطماع الجيوسياسية والجيواقتصادية للصين في غرب المتوسط:

تستند إستراتيجية الصين في البحر الأبيض المتوسط على محورين أساسيين يتمثل الأول في العمل على اختراق السوق الأوروبية والإفريقية، أما الشق الثاني فيتمثل في ضمان الإمدادات بالموارد الطاقوية التي تزخر بها دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي. (Vairon, 2010, p. 41)

كذلك، يتشابه المتوسط في الإدراك الصيني، مع منطقة جنوب شرق آسيا، التي أصبحت قطب جيوسياسي يمكن تشبيهه على حد تعبير " فرونسوا غريبولو - François Gipouloux"، بالمتوسط الآسيوي - La Méditerranée asiatique . (Gipouloux, 2009, pp. 124-125)، نظرا لتعدد الفواعل واختلاف التصورات والإدراكات، بالإضافة إلى حجم التفاعلات القائمة والتدفقات الحاصلة من انتقال للبشر، رؤوس الأموال وكذا انتقال السلع والخدمات.

في ذات السياق، لابد من الإشارة إلى التأثير المتنامي للتواجد الصيني في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، في ظل اشتداد التنافس بين القوى الكبرى على هذا المجال الحيوي، خاصة ما تعلق بمكانة القوى الأوروبي وعلى رأسها فرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة، والتي تعتبر التواجد الصيني وامتدادها الجيوسياسي والجيواقتصادي تهديدا لميزان القوى التقليدي، مخرجات هذا الوضع يتمثل في إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لهذه المنطقة ككل. (قوادة، 2018، الصفحات 14-15)

جدول يبين أبرز الإستراتيجيات التي توظفها القوى الكبرى للتوسع الجيوسياسي في منطقة غرب

المتوسط والساحل الإفريقي

الوسائل المستعملة	مدخل وإستراتيجية التوسع	
التعاون العسكري في إطار مجموعة 05 ساحل	تعميق مشروع 5+5 إلى 5+5+5	فرنسا
نشر قواعد عسكرية	عسكرة دول منطقة الساحل	
تكثيف عمليات التدخل العسكري	التدخل في الشؤون الداخلية للدول	
الفرونكوفونية	المدخل الثقافي	
حقوق الإنسان والمعتقد	المدخل المعياري	
علاقات شراكة وفق منطق المركز والمحيط	استنزاف الثروات الباطنية لدول منطقة الساحل	
أمننة التنمية، الهجرة، غياب الديمقراطية والبيئة	أمننة القضايا الرئيسية في منطقة الساحل	
الأفريكوم - الأسطول السادس	التعاون الأمني والحرب الدولية على الإرهاب	

إعادة صياغة مهام الناتو	التعاون الاستراتيجي للحلف الأطلسي
تفكيك وإعادة بناء المنطقة العربية	مشروع الشرق الأوسط الكبير
إنجاد منفذ إلى ثروات دول المنطقة	التعاون والشراكة الاقتصادية وتكريس مبدأ التبعية
تعزيز القيم المعيارية الليبرالية سياسيا واقتصاديا	الديمقراطية، حرية المعتقد، حقوق الإنسان والتجارة الحرة
إعادة إحياء الدور الاقتصادي للصين	طريق وحزام الحرير
إنجاد منفذ إلى ثروات دول المنطقة (البتروال والغاز)	التعاون والشراكة الاقتصادية وفق منطق رابح-رابح

المصدر: جدول من تصميم الباحث.

من خلال ما سبق تقديمه، يمكن فهم وإدراك عمليات التفكيك وإعادة التركيب التي تهندس لها القوى الكبرى لتحويل منطقة الساحل الإفريقي إلى عمق استراتيجي للمتوسط، تسعى فيه إلى الانتشار والهيمنة عليه، بما ينذر ب بروز نسق إقليمي جيوسياسي جديد يدمج الساحل الإفريقي بالمنطقة المغاربية والمتوسطية في شقها الغربي، والمعروف بالنسق الساحلو-أورومغاري.

7. خاتمة:

إن دراسة وتحليل تعقيدات الوضع الراهن الذي يميز منطقة غرب المتوسط وكذا منطقة الساحل الإفريقي، لاسيما ما تعلق بالديناميكيات الجيوسياسية والتحديات الأمنية التي تطبع هذا الفضاء، تستدعي توظيف مقارنة مركبة جيو-تاريخية-أمنية، بهدف فهم أوسع وأشمل لتعقيدات البيئة الجيوسياسية والأمنية في الساحل الإفريقي والمتوسط الغربي، من خلال تفسير استراتيجيات التوسع الجيوسياسي للقوى، بالاستناد إلى دراسة المعطيات الجيو-تاريخية التي تمكننا من فهم طريقة انتشار وتوسع القوى في المجال الحيوي، وكذا تحليل أطماع القوى الجيوسياسية والجيو-اقتصادية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا. لنخلص في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- فهم التحولات الجيوسياسية التي تميز منطقة الساحل وغرب المتوسط لا يمكن أن تتحقق من دون تحليل مختلف الاستراتيجيات الموظفة من قبل القوى الكبرى، والمفضية إلى ميلاد ديناميكيات جيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الإفريقي؛

- وجود ترابط وثيق بين الأطماع الجيوسياسية والمصالح الجيواقتصادية (الصين، فرنسا، الولايات المتحدة.)، باعتبار البحث عن المصالح الجيواقتصادية دوما ما يكون مقروناً بالتواجد العسكري (لتوفير الحماية اللازمة للمصالح الاقتصادية)؛
- توظيف القوى الكبرى للتحديات الأمنية كذريعة للتحويلات الجيوسياسية وتغير خارطة النفوذ والسيطرة على منطقة الساحل الإفريقي، وفق منطق امتداد جيوسياسي؛
- كل الاستراتيجيات الحديثة التي تتبناها القوى العظمى لها أبعاد وجذور جيو تاريخية (العثمانية الجديدة، طريق الحرير، الماضي الاستعماري لفرنسا)؛
- تعدد وتنوع التهديدات التي تمس بالأمن الإقليمي لدول المنطقة وبالأخص الجزائر، منها اللاتماثلية ومنها الكلاسيكية، يدفع بها إلى ضرورة تكيف عقيدتها الأمنية وفقاً لمقتضيات البيئة الجيوسياسية والجيوأمنية المعقدة، والتي تتواجد في مركز كل هذه التفاعلات.

8. المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- حسن أحمد فؤاد. (2019). الأهمية الجيواقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- دوفاي الكسندر. (2007). الجغرافيا السياسية (جيوبوليتيك). بيروت: عوידات للنشر والطباعة.
- قوادة حسين. (2018). الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد لحرب الباردة: الواقع والتحديات. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.
- رياض م. (2014). الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسة. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- عدنان السيد حسين. (1996). الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- مخلوفي لمياء. (2017). إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا. مجلة مدارات سياسية.
- بكير محمد محمد الفتحي. (1999). الجغرافيا التاريخية: دراسة أصولية تطبيقية. مصر: دار المعرفة الجامعية.

- Agnew, J. (1998). *Geopolitics Re-visioning world politics*. London: Routledge.
- Benantar, A. (2013). Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration. *l'année du Maghreb*.
- BOULANGER, P., & TROCHET, J.-R. (2005). La géographie historique: discipline, démarche ou pratique. Dans *où en est la géographie historique?* Paris: l'Harmattan.
- Braudel, F. (1997). *Les ambitions de l'histoire*. Paris: Éditions de Fallois.
- BUZAN, B., & Weave, O. (2003). *regions and power : the structure of international relations*. UK: Cambridge University Press.
- Charle, C. (2010). Le monde britannique, une société impériale (1815-1919)? *Cultures & Conflits*.
- Claval, P. (1987). Les cadres conceptuels de l'analyse des situations de conflit en géographie politique. *Espace géographique*.
- Coustillière, J.-F. (2010). « Les Etats-Unis : une puissance méditerranéenne ». *Confluences Méditerranée*.
- Denis, R. (1998). La géopolitique dans l'histoire. *Espaces Temps*.
- gersmehl, P. (2014). *teaching geography*. New York: the Guilford press.
- Gipouloux, F. (2009). La Méditerranée asiatique. *Monde chinois*.
- Grataloup, C. (2003). Géohistoire. Dans J. L. Lussaul, *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*: Berlin.
- Lacoste, Y. (2006). *géopolitique de la méditerranée*. Paris: Armand colin.
- Lacoste, Y. (1997). Géographie politique et géopolitique. *Bulletin de l'Association de géographes français*.
- Lacoste, Y. (2008). La géographie, la géopolitique et le raisonnement géographique. *Hérodote*.
- Lacoste, Y. (2001). La Méditerranée. *Hérodote*.
- Makki, S. (2002). la stratégie américaine en méditerranée. *Confluences Méditerranée*.
- Mottet, E. (2015). Quelle méthode en géopolitique? p. bulletin du centre québécois d'études géopolitique.
- mutin, G. (2001). *géopolitique du monde arabe*. Paris : ellipses.
- Philippe, D. C. (2000). *la guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie*. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.
- Pitte, J.-R. (2002). la géographie au service de l'histoire. *revue hypothèses*.
- Rosière, S. (2001). Géographie politique, géopolitique et géostratégie: distinctions opératoires. *L'information géographique*.
- Simon, D., & Gearóid, T. (1998). introduction: rethinking geopolitics. Dans *rethinking geopolitics*. London: Routledge.

- Sourbès-Verger, I. (2010). Espace et géopolitique. *l'information géographique*.
- Svarin, D. (2016). The construction of geopolitical spaces in Russian foreign policy discourse before and after the Ukraine crisis. *Journal of Eurasian Studies*.
- Thierry, B. (1996). Méditerranée arabe, Asie musulmane. Où passe la frontière ? *CEMOTI*.
- Vairon, L. (2010). « La Chine en Méditerranée, l'émergence d'une nouvelle puissance? ». *Confluences Méditerranée*.